الأنباء
السبت 27 يوليو 2013

بتهمة التخابر مع حماس والهجوم على المنشآت الشرطية واقتحام السجون وإشعال النيران عمداً في "وادي النطرون" والهروب وتمكين السجناء من الهرب

حبس مرسي احتياطياً 15 يوماً.. وأنصاره ومعارضوه في الشارع

جانب من تظاهرة مؤيدي مرسي في رابعة العدوية امس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: فيما نزل المصريون من انصار الرئيس المعزول محمد مرسي في مليونية «جمعة الفرقان» ومعارضوه في مليونية «لا للارهاب» امس الى الشارع وسط إجراءات أمنية مكثفة منها نشر 70 تشكيلا من الأمن المركزي لتأمين ميدان التحرير وقصر الاتحادية ومدينة الانتاج الاعلامي وتخصيص 1979 سيارة اسعاف تحسبا لأي اعمال عنف، أمر قاضي التحقيق بحبس محمد مرسي 15 يوما احتياطيا بتهمة «التخابر مع حماس» و«اقتحام السجون».

وبدأت تظاهرات الاخوان المسلمين وانصارهم بمسيرات انطلقت بعد صلاة الجمعة من نحو 30 مسجدا باتجاه منطقة مسجد رابعة العدوية في حي مدينة نصر، شمال شرق القاهرة، وايضا ميدان نهضة مصر بالجيزة، جنوب القاهرة، وهما المكانان اللذان يعتصم فيهما انصار مرسي منذ قرار عزله.

في المقابل احتشد معارضو مرسي في ميدان التحرير في قلب القاهرة وامام قصر الاتحادية الرئاسي في ضاحية مصر الجديدة (شرق).

وكان وزير الدفاع المصري الفريق اول عبد الفتاح السيسي دعا الاربعاء الشعب المصري الى الاحتشاد في ميادين وشوارع البلاد الجمعة لمنحه «تفويضا لمواجهة العنف والارهاب».

واستجابة لنداء السيسي، دعت جبهة 30 يونيو، وهي ائتلاف للاحزاب والحركات التي شاركت في تظاهرات 30 يونيو ومن بينها حركة تمرد، «جموع الشعب المصري للخروج الى ميادين مصر وشوارعها الجمعة حتى نؤكد للعالم تمسكنا باستكمال الثورة وبخيار الحرية ورفضنا لمحاولة إرهابنا وارتهان حريتنا بسلامتنا وحتى نؤكد لكل العالم أن مصر لا تشهد حربا أهلية».

الإخوان المسلمون يهاجمون قرار الحبس: يمثل «عودة قوية» للحكم السابق

كما دعت تمرد الخميس الى طرد السفيرة الاميركية آن باترسون من مصر.

من جهتها، ضاعفت وسائل الاعلام الحكومية والخاصة دعواتها الى الشعب لتلبية نداء السيسي. وعنونت صحيفة الاخبار الحكومية «السيسي ينتظر كلمة الشعب».

وقد عمد الجيش منذ الخميس الى اصدار بيانات وتصريحات مهدئة تارة ومهددة تارة اخرى. فقد حذر مجلس الدفاع الوطني، الهيئة العليا المسؤولة عن «تأمين البلاد» وفقا للاعلان الدستوري الصادر عقب اطاحة مرسي في الثالث من يوليو الجاري، من ان «الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها (...) لن تسمح لأحد بترويع مواطنيها أو حمل السلاح في وجه الدولة والمجتمع أو اشاعة الإرهاب لفظا أو فعلا أو محاولة ابتزاز المواطنين أو ارتهان المجتمع أو تبديد السلم والأمن الداخليين».

كما اكد الجيش في بيان باسم القيادة العامة للقوات المسلحة نشر على موقع المتحدث الرسمي باسمها على فيسبوك ان دعوة السيسي الى التظاهر «لم تحمل تهديدا لأطراف سياسية بعينها بل جاءت كمبادرة وطنية لمواجهة العنف والإرهاب»، مضيفا ان دعوته «جاءت لإستكمال جهود مؤسسة الرئاسة للمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية».

من جانبها اعتبرت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن ان «دعوة الفريق اول السيسي تثير مخاوف من ان تكون قوات الامن بصدد الاستعداد لاستخدام القوة لانهاء اعتصامات وتظاهرات انصار مرسي» ودعت «قوات الامن لبذل المزيد من الجهد لحماية المتظاهرين من الاعتداءات وتفادي اللجوء المفرط للقوة ضد التجمعات السلمية».

وفي تطور مفاجيء ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية امس ان قاضي التحقيق امر بحبس محمد مرسي 15 يوما احتياطيا بتهمة «التخابر مع حماس» و«اقتحام السجون».

وقالت الوكالة ان «المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة اصدر قرارا بحبس الرئيس السابق محمد مرسي لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي يجريها معه».

وقرار الحبس الاحتياطي يوفر أساسا قانونيا لاستمرار احتجاز مرسي الذي يتحفظ عليه الجيش منذ عزله. وتتصل الاتهامات بفراره مع عدد من قيادات جماعة الاخوان من سجن وادي النطرون شمالي القاهرة.

وأضافت الوكالة أن قاضي التحقيق حسن سمير قرر حبس مرسي احتياطيا «بعد أن قام باستجوابه ومواجهته بالأدلة وتوجيه الاتهامات له في الجرائم التي ارتكبها وآخرون». ولم تذكر أين جرى الاستجواب.

وتضمنت لائحة الاتهام ضد مرسي «السعي والتخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد والهجوم على المنشآت الشرطية والضباط والجنود واقتحام السجون المصرية وتخريب مبانيها وإشعال النيران عمدا في سجن وادي النطرون وتمكين السجناء من الهرب وهروبه شخصيا من السجن».

كما تضمنت «إتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون واقتحام أقسام الشرطة وتخريب المباني العامة والأملاك وقتل بعض السجناء والضباط والجنود عمدا مع سبق الإصرار واختطاف بعض الضباط والجنود».

وشدد القاضي على ضرورة التزام وسائل الإعلام بقرار حظر النشر الصادر في هذه القضية عدا ما يصدر عنه شخصيا من بيانات حفاظا على سرية التحقيقات وسلامة الأمن القومي للبلاد.

واعتبرت جماعة الاخوان ان قرار حبس مرسي في وقائع تعود الى عهد نظام الرئيس حسني مبارك يمثل «عودة قوية» للحكم السابق.

وقال المتحدث باسم الجماعة جهاد الحداد ان الاتهامات الموجهة لمرسي «تبدو وكانها انتقام من قبل النظام السابق وتدل على انه يعود بقوة» الى الساحة السياسية. ومرسي محتجز في مكان لم يكشف منذ ازاحته عن السلطة في الثالث من يوليو.

من جانبه، قال نائب رئيس حزب الحرية والعدالة المصري، عصام العريان، إنه لا يجوز إصدار قرار بحبس رئيس شرعي له حصانته إلا بإجراءات دستورية مقررة، في اشارة الى القرار القضائي بحبس الرئيس المعزول محمد مرسي 15 يوما احتياطيا بسجن وادي النطرون.

ورأى العريان الذي يعتبر حزبه الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، في تدوينة على موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك، أن القرار بحبس مرسي يأتي بتوقيت مريب ويوضح طبيعة النظام الفاشي العسكري المتخبط الذي يبحث عن مخرج من المأزق الحالي والذي كان هو المتسبب فيه.

وأضاف أن الرد السلمي (على القرار) سيكون في الميادين بالمليونيات الحاشدة السلمية.

وقال العريان قوتنا في سلميتنا، وحدتنا كشعب ضد الفاشية والإستبداد والظلم والفساد سر انتصارنا على الانقلابيين.. إنها إنذار لكل من شارك في (ثورة يناير) بالمصير الذي ينتظره من (رجال مبارك) الذين عادوا للانتقام من الشعب.

وعلى الاثر أدانت حركة حماس قرار حبس الرئيس المصري المعزول معتبرة ان السلطات المصرية الحالية باتت «تتنصل» من القضايا القومية والقضية الفلسطينية.

وقال سامي ابو زهري المتحدث باسم حركة حماس في غزة ان «حماس تدين هذا الموقف لانه ينبني على اعتبار ان حماس حركة معادية وهذا تطور خطير يؤكد ان السلطة القائمة في مصر باتت تتنصل من القضايا القومية بل وتتقاطع مع اطراف اخرى للاساءة اليها وفي مقدمتها قضية فلسطين».

وكان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون دعا الخميس الجيش المصري الى الافراج عن الرئيس المعزول وبقية قيادات جماعة الاخوان كما افاد المتحدث باسمه.

وقال ادواردو ديل بوي المتحدث باسم بان كي مون ان الامين العام «يأمل أن يتم الافراج عن مرسي وحلفائه او ان يتم البحث في ملفاتهم بشفافية وبدون تأخير».

وأضاف ان الامين العام «يتابع بانتباه وبقلق متزايد الاحداث في مصر ويدعو مجددا كل الأطراف للالتزام باكبر قدر من ضبط النفس، وهو يدعم حق جميع المصريين في التظاهر السلمي».

روس: أتوقع فشل أي مبادرة للوساطة بين الإخوان والجيش وهناك جهود لإعادة مرسي لفترة مؤقتة تعقبها انتخابات رئاسية

وصف دينيس روس اجراء الادارة الاميركية بتعليق تسليم طائرات اف - 16 لمصر بعد الاحداث الاخيرة التي ادت الى اسقاط الرئيس السابق محمد مرسي بأنه «اجراء لا يساعد ولا يتيح للولايات المتحدة تكوين موقف مؤثر في مسار الاحداث الجارية في مصر». وقال روس في شهادة ادلى بها امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ «ان مصر هي الدولة العربية الاكبر تاريخيا ونفوذها يمكن رصده سياسيا وثقافيا على امتداد المنطقة كما ان احداثها ترسي ايقاع المنطقة بأكملها باعتبارها المركز ومسارها الحالي سينعكس على الاقليم ويشكل مستقبل الشرق الاوسط برمته».

وتابع «ان اغلب المصريين الآن يشعرون بأن اسقاط مرسي كان المخرج الوحيد الممكن بسبب عجزه وعجز مؤيديه في الاخوان المسلمين عن حل مشكلات البلاد وتركيزهم المفرط بدلا من ذلك على بسط سيطرتهم على آلة الدولة. وليس ثمة خلاف حول ان اعدادا كبيرة للغاية من المصريين خرجت على نحو غير مسبوق للدعوة لاسقاط مرسي لما رأوه من انه يقود بلادهم نحو الدمار».

وتابع «ليس من المبالغة القول بأن ما حدث في 30 يونيو في مصر كان ثورة شعبية ضد حكومة مرسي وهي ثورة استند اليها الجيش لاخراج الرئيس السابق وبالنسبة لكثيرين فإن تلك الثورة الثانية هي تصحيح لمسار الاولى وهو ما يفسر الدعم العربي للشعب المصري في خطوته الاخيرة».

واشار روس الذي كان حتى شهور مضت مستشارا للرئيس باراك اوباما في مجلس الامن القومي لشؤون الشرق الاوسط ان مصر منقسمة الآن بين مؤيدي مرسي ومعارضيه وان فرصة رأب الصدع بين الفريقين لا تبدو كبيرة في الوقت الحالي وتابع «هناك تكهنات الآن بجهود للوساطة بين القوات المسلحة المصرية والاخوان المسلمين تهدف الى اعادة مرسي الى الرئاسة لفترة رمزية قصيرة من الزمن على ان يستقيل بعدها وتجرى انتخابات رئاسية جديدة تحت قيادة حكومة من التكنوقراط الا انني لا ارى فرصة لحدوث ذلك في اي وقت قريب».

وأضاف: «هناك من يقترحون تعديل المعونة التي تقدمها حكومتنا لمصر او تعليقها او وقفها وفيما يستند هذا الرأي على مسوغات قانونية مفهومة فإنني اختلف معه اذ انني اخشى في هذه اللحظة الحرجة ان نفقد اي قدرة على التأثير يمكن لنا ان نستخدمها. ففي اللحظة الحالية الجيش المصري هو اللاعب الاهم ويجب ان نراعي انه يتمتع بشعبية كاسحة في بلاده».

● واشنطن - احمد عبدالله

شيخ الأزهر يدعو المصريين إلى إنقاذ مصر «ممن يتربص بها»

القاهرة - أ.ش.أ: دعا شيخ الأزهر د.أحمد الطيب الشعب المصري إلى إنقاذ مصر ممن يتربص بها، على حد قوله.

وقال الطيب في بيان له وجهه إلى الشعب المصري أوردته القناة الاولى بالتلفزيون المصري امس الأول إن الأزهر يثق كل الثقة في أن الشعب بكل توجهاته وانتماءاته سيعبر عن رأيه بصورة حضارية دون الانزلاق إلى دائرة العنف أو مستنقع الفوضى وان هذا الشعب المصري العريق لن يخذل بلاده وسيلقي على العالم كله درسا في تحمل المسؤولية وحسن التعبير عن الرأي.

وأضاف قائلا: «ان الأزهر يثق كل الثقة في ان مفهوم دعوة الخروج لا يمكن ان يكون إلا كما أوضحه المتحدث العسكري للقوات المسلحة من انها دعوة للمصريين جميعا للوحدة والتكاتف ونبذ العنف والكراهية ودعم القوات المسلحة والشرطة المدنية وجميع مؤسسات الدولة للقضاء على جميع أشكال العنف والإرهاب والمخاطر التي تحدث الآن في البلاد».

«سي.إن.إن»: المصريون ينظرون إلى الفريق أول عبدالفتاح السيسي على أنه «بطل قومي»

القاهرة ـ أ ش أ: علقت شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية على المشهد السياسي الحالي في مصر، قائلة إن المصريين باتوا ينظرون إلى النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول عبدالفتاح السيسي كـ«بطل قومي» كان له الفضل الأكبر في تخليصهم من حكم جماعة الإخوان المسلمين.

وذكرت «سي إن إن» في تعليق بثته امس أن السيسي كان سببا في إسعاد الكثير من المصريين الذين احتشدوا في الشوارع للمطالبة بإسقاط نظام الرئيس المعزول محمد مرسي، منوهة إلى خطاب السيسي الأخير الذي طالب فيه جموع الشعب بالاحتشاد لمنحه تفويضا لمحاربة الإرهاب وأعمال العنف في البلاد.

وأشار التقرير إلى ما تحظى به المؤسسة العسكرية المصرية والفريق أول عبدالفتاح السيسي من تقدير واحترام بين جموع الشعب المصري، رغم انتقادات عدد من المنظمات الحقوقية لما تصفه بأنه تدخل الجيش في الحياة السياسية.

أميركا لا تنوي تقييم ما حدث في مصر بالانقلاب العسكري لتتفادى اتخاذ قرار بشأن قطع المعونة

واشنطن - رويترز: تفادت حكومة الرئيس الأميركي باراك أوباما اتخاذ قرار بشأن قطع معظم المعونات السنوية الأميركية لمصر والتي تبلغ قيمتها 1,55 مليار دولار وذلك بقولها امس الاول إنها لا تنوي تقييم ما حدث في مصر وهل تعتبره انقلابا عسكريا أم لا.

ويحل هذا الموقف المأزق الذي يواجهه البيت الأبيض وهو أن عليه أن يمتثل لقانون أميركي يقضي بقطع معظم المعونات في حالة وقوع انقلاب عسكري أو أن يخلص إلى أن إطاحة القوات المسلحة بالرئيس محمد مرسي كانت في الواقع انقلابا.

غير ان قرار الامتناع عن وصف ما حدث بأنه انقلاب الذي نقل إلى أعضاء الكونغرس في جلسات إحاطة مغلقة أزال عامل نفوذ مهما لواشنطن للضغط على قادة الجيش للسير نحو إجراء انتخابات جديدة.

وبموجب القانون الأميركي يتعين وقف معظم المساعدات إلى «أي بلد يتم خلع (رئيسه) أو رئيس حكومته المنتخب في انقلاب عسكري أو بمرسوم.. أو تتم الإطاحة به في انقلاب أو بمرسوم يلعب فيه الجيش دورا حاسما».

غير ان المسؤول الذي تحدث شريطة ألا ينشر اسمه قال «القانون لا يلزمنا باتخاذ قرار رسمي فيما يتصل بما حدث وهل هو انقلاب وليس في مصلحتنا اتخاذ مثل هذا القرار».

واحد السبل للخروج من هذا المأزق هو أن يحاول البيت الأبيض استعادة وسيلة التأثير من خلال التفاوض مع الكونغرس لإضافة شروط لصرف المعونات العسكرية والاقتصادية ومحاولة الاستمرار في الضغط على الجيش المصري.

وكانت الخطوة التي اتخذت في وقت سابق من هذا الاسبوع بتعطيل تسليم 4 مقاتلات من طراز أف - 16 مثالا على كيف يمكن للولايات ان تظهر استياءها لأسلوب معاجلة قضية الانتقال السياسي أو أسلوب تعاملها مع المحتجين.

وشرح وليام بيرنز نائب وزير الخارجية القرار الأميركي بعدم اتخاذ موقف مما حدث في مصر وهل تعتبر إطاحة الجيش بمرسي انقلابا في جلسات إحاطة مغلقة لكبار أعضاء مجلسي النواب والشيوخ.

وبعد الاجتماع مع بيرنز قال السيناتور بوب كوركر أرفع جمهوري في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ إن حكومة أوباما قد لا تتخذ أبدا قرارا في هذا الموضوع واقترح أنه يجب تعديل القانون الأميركي.

وقال كوركر للصحافيين «لم يتم اتخاذ قرار ومن المحتمل ألا يتخذ قرارا».

وقال مسؤولون حاليون وسابقون إن حكومة أوباما لا ترغب في قطع المعونة التي تبلغ نحو 1,55 مليار دولار سنويا منها 1,3 مليار للجيش خشية استعداء احد أهم المؤسسات في مصر.

وهي لا ترغب أيضا في القيام بأي تحرك يزيد من الاضطراب في مصر نظرا لما لها من أهمية استراتيجية في ضوء معاهدة السلام مع إسرائيل وقناة السويس الممر المائي الحيوي للولايات المتحدة.

وقال كوركر للصحافيين «مصر بلد ذو أهمية إستراتيجية بالغة في الشرق الأوسط وما نحتاج إليه هو قدر من التهدئة». وجادل بأن القوانين الأميركية يجب تعديلها لتسمح بمرونة أكبر.

وأضاف قوله «يجب ان نتعامل مع قوانيننا بطريقة تسمح لنا بالاستمرار في القيام بدور أداة استقرار في المنطقة. ومن المحتمل قريبا جدا أن نحاول معالجة هذه المسألة».

بريطانيا تحذّر مواطنيها من التواجد في أماكن الاحتشاد في مصر

لندن - أ.ش.أ: أصدر مكتب الكومنولث والعلاقات الخارجية البريطاني امس تحذيرا لمواطنيه المتواجدين بمصر من احتمال أن تشهد المظاهرات أعمال عنف في المدن الكبرى وفي مقدمتها القاهرة والإسكندرية.

وطالب المكتب في بيان أوردته صحيفة تليغراف البريطانية بموقعها على شبكة الإنترنت - المواطنين البريطانيين في مصر بتجنب التواجد في أماكن التظاهرات والتجمعات الكبيرة، ومغادرة الأماكن القريبة من أماكن تواجد المتظاهرين، مشيرا إلى احتمال خروج المظاهرات عن مساراتها المعروفة مسبقا. ونصح المكتب مواطنيه بعدم السفر إلى مصر إلى للضرورة بعد ما شهدته البلاد من اضطرابات خلال الأسابيع الأخيرة، باستثناء بعض المناطق على سواحل البحر الأحمر مثل شرم الشيخ والغردقة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه شركة طيران «إيزي جيت» البريطانية أنها ستستأنف خدماتها وفقا للجدول المحدد سلفا من وإلى مصر مع عرض تحذيرات مكتب الكومنولث والعلاقات الخارجية على المسافرين البريطانيين إلى مصر.

وأوضحت الشركة أنها ستقوم بإعادة أسعار تذكرة السفر إلى الأقصر إلى المسافر البريطاني إذا ما قرر إلغاء رحلته نظرا لما قد تشهده المدينة من تظاهرات واحتمال نشوب أعمال عنف، بينما لن ينطبق ذلك على الرحلات المتجهة إلى شرم الشيخ والغردقة بوصفهما «من المناطق غير المتأثرة بالأحداث».

وأفادت الشركة بأن أي تغيرات قد تطرأ على الأوضاع في مختلف وجهات رحلاتها داخل مصر ستقوم بتحذير عملائها بشأنها فور وقوعها. يأتي ذلك في الوقت الذي طالب فيه وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أليستربيرت جميع الأطراف في مصر بتجنب الانزلاق إلى العنف، مشددا على أهمية الهدوء وضبط النفس في المرحلة الراهنة، موضحا «أن الظرف الراهن يحتاج للتحاور وإجراء التجمعات وليس المواجهة».